

Distr.  
GENERAL

S/1994/110\*  
3 February 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



### رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

إلحاقاً برسالة وزير خارجيتنا المؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ الى سلفكم (S/1994/101) ورسالة الأمين العام المؤرخة ١ شباط/فبراير الموجهة الى سعادتكم (S/1994/109)، أود التأكيد على ما يلي:

أن حكومتي لا تنكر وجود قوات عسكرية كرواتية في المناطق الحدودية بين جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك. وتلك القوات مرابطة هناك وفقاً للاتفاق المشترك المبرم في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ بين حكومتي وحكومة جمهورية البوسنة والهرسك. ومن شأن تغيير مواقع تلك القوات أن يقوض أمن جمهورية كرواتيا وسلامتها الإقليمية.

ولو حدث مثل هذا التغيير في توازن القوى إزاء الجانب الصربي وفيما يتصل بالدفاع عن المراكز السكانية الكبيرة على ساحل دالماسيا الكرواتي لأضر كثيراً بالتأييد الذي تحظى به مبادرة رئيسنا السلمية، التي يناقشها البرلمان حالياً، لتطبيع العلاقات مع بلغراد ومع سراييفو. وليس بوسع حكومتي أن تقبل التفسير الشديد التبسيط للإعلان المشترك مع بلغراد المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بأنه موجه ضد الطرف الذي لم يشترك فيه. وفي الواقع، اقترح رئيسنا اليوم على رئيسي تركيا وباكستان اللتين تزوران البلد، التوسط لكي تتواصل المفاوضات بين الجانبين الكرواتي والبوسني المسلم بشأن مقترح بون بيترزبرغ الذي قدمه الجانب الكرواتي، قبل أن تستأنف جميع الوفود محادثاتهما في جنيف في ١٠ شباط/فبراير. وسيرى مجلس الأمن أن الإعلان المشترك بين حكومتي وبلغراد يحترم تماماً روح قرار مجلس الأمن ٨٧١ (١٩٩٣) والوثائق الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الصادرة في روما (انظر S/26843)، والتدابير المؤقتة التي وضعتها خطة عمل الاتحاد الأوروبي في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

وتظل حكومتي منشغلة بحالة مواطني جمهورية البوسنة والهرسك الذين هم من أصل كرواتي، الذين يحاصروهم جيش البوسنة والهرسك في جيوب فيتيز، وكيسيلياك، وأوسورا، وزبيتشي وفي غيرها. وقد سبق أن ناشدنا المجلس مراراً طالبين أن يعامل مواطنو جمهورية البوسنة والهرسك الذين هم من أصل كرواتي على قدم المساواة مع المواطنين المسلمين المحاصرين في سربرينيتشا، وزيبا، وغورازد، وتوزلا،

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

وبيهاك؛ وأن تعتبر جيوب فيتيز، وكيسيلياك، وأوسورا، وزيبتشى مناطق آمنة وفقا للمبادئ التي ينص عليها القرار ٨٢٤ (١٩٩٣). كذلك ناشدت حكومتي المجلس في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (S/26835) وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ أن ينظر في مسألة الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها القوات الحكومية ضد المواطنين الكروات في البوسنة والهرسك. إذ قامت القوات الحكومية منذ تموز/يوليه بارتكاب ما لا يقل عن ثماني عمليات إعدام جماعي بحق المواطنين الكروات في البوسنة والهرسك.

في ظل مثل هذه الظروف، حيث لا يمتلك المجلس الموارد لحماية مواطني البوسنة والهرسك الكروات، لا يحق لحكومتي أدبيا أن تمنع المتطوعين الكروات من مساعدة الطائفة الكرواتية البوسنية المعرضة للتهلكة، وهي الطائفة التي تشكل ١٨ في المائة من سكان البلاد، لكنها طردت الى ربوع تشكل ١٠ بالمائة من أراضي البلد.

وتعتقد حكومتي أن أي حل عسكري لمشكلة البوسنة والهرسك أو لمشكلة المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة في كرواتيا ليس بحل مقبول، وستظل تحبذ الوساطة الدولية في هذا المجال. وإننا نرحب بصورة خاصة بإنشاء آلية دولية للتحقق من أعداد وتواجد ومقاصد جنود الجيش الكرواتي والمتطوعين الكروات على أراضي البوسنة والهرسك. وأود في هذا الصدد، أن أكرر مرة أخرى النداء الذي وجهه رئيس بلادي الى المجلس والمؤرخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣ (S/26101، المرفق) المتعلق بمراقبة الحدود بين كرواتيا والبوسنة والهرسك، وإننا نرحب بإنشاء هذه الآلية فورا.

وإذا كان مجلس الأمن على استعداد لاقتراح حل للأزمة في المنطقة أفضل من الحل الذي يسعى إليه المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، فإن حكومتي على استعداد للنظر في ذلك الاقتراح، إلا أنها تود إعلام المجلس بأن أي تحول كبير في توازن القوات في المنطقة يمكن أن يقوض هذه العملية. وفي هذا الصدد، تناشد حكومتي المجلس أن يقدم دعمه للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة كاملا وبلا تحفظ، وبالتحديد خطة أوين/ستولتنبيرغ للسلم الخاصة بالبوسنة والهرسك، وأن يخطر جميع الأطراف المعنية بأن هذه هي الطريقة الممكنة الوحيدة لوضع حد للمأساة الإنسانية الخطيرة التي تعيشها المنطقة.

واسمحوا لي بأن أطلب، يا صاحب السعادة، تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) ماريو نوبيلو  
الممثل الدائم

-----